Issue 6265 Tuesday 5/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6265 الثلاثاء 29 من جمادى الاولى 1440 هـ 5 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

العلاقات العراقية اليابانية

80 عاماً من التعاون.. وقفتان للتأمل

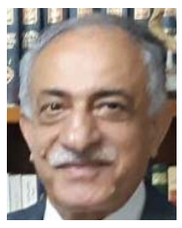

أحمد عبد المجيد
بغداد

قطع العراق واليابان 80 عاما من العلاقات الممتدة والمحطات المهمة في تاريخ البلدين. وصادف ان شهدت حصيلة الاعوام الطويلة منذ افتتاح سفارة اليابان في العراق بدرجة تمثيل وزير مفوض، احداثا ذات اهمية تاريخية وسياسية كبرى ليس بالنسبة للبلدين حسب، بل بالنسبة للعالم باسره. فقد تسببت وقائع الحرب العالمية الثانية بانسحاب (الوزير المفوض) الياباني من بغداد عام 1942وغلق السفارة. كان العراق يدور في فلك دول الحلفاء بزعامة بريطانيا، فيما انحازت اليابان الى دول المحور بزعامة المانيا. وشمل تأثير الحرب وما رافقها من تحولات، البلدين، وان كان ما اصاب اليابان من اوجاعها وكوارثها، لا يقارن بما تعرض له العراق الذي استخدمت اراضيه في عمليات محدودة نسبيا للمحافظة على النفوذ البريطاني، في الخليج العربي جنوبا والاراضي الباردة شمالا حتى اوربا. ففي 1943 اعلن العراق الحرب على دول المحور المؤلفة من المانيا وايطاليا واليابان وتركيا. مما تسبب في انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان. لقد خرجت دول المحور مضرجة بدماء مئات الالاف من قتلاها وبدمار مدنها وبنيتها التحتية وانهاك اقتصادها بالكامل، فضلا عن التكبيل باتفاقيات مذعنة، مثلما خسرت دول الحلفاء مصادر مهمة من ثرواتها التي عوضتها بامتداد جغرافي ومناطق نفوذ مهمة لكن العراق لم يكسب من موقفه ازاءها اية نتائج مفيدة، باستثناء وعود مكررة بالاستقلال الناجز والانسحاب الكلي للقوات البريطانية والمستشارين الاجانب. وعندما صادق على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام عام 1955 عادت العلاقات الدبلوماسية مع اليابان، وتم في السنة ذاتها افتتاح سفارته في اليابان بدرجة تمثيل وزير. بالمقابل اعادت طوكيو افتتاح سفارتها في بغدا د عام 1956. وخلال السنوات اللاحقة وقف العالم، ومنه العراق، يتأمل التجربة اليابانية الشجاعة، حيث شرع الشعب، بكل ما اوتي من قوة وعزيمة وذكاء، بطي صفحة الحرب وتضميد اوجاع جروحها الغائرة وبناء الانسان كمقدمة لبناء كل ما خربته قنبلتي هيروشيما وناكازاكي. وفي العام 1960رفع التمثيل الياباني في العراق والتمثيل العراقي في اليابان الى مستوى سفير. وكان لتوجهات ثورة 14 تموز 1958 التحريرية، الدور في الانتباه الى الدور الاقتصادي الخلاق الذي انبثق من رماد الحرب العالمية الثانية، ووقع البلدان اتفاقية تجارية مهمة لم تدخل حيز التنفيذ الا في العام 1964. وسارت العلاقات باتجاه اعمق بابرام اتفاقيات شملت جوانب اخرى. وفي العام 1968دخلت اتفاقية المساعدة القضائية المتبادلة حيز التنفيذ، وقفزت العلاقات الى مستوى متقدم عام 1974بدخول اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني حيز التنفيذ، كما دخل الاتفاقان الثقافي والجوي حيز التنفيذ عام 1979. وبرغم التطور المطرد في علاقات البلدين فانه سرعان ما اصابتها انتكاسة حادة عام 1991 نتيجة دخول القوات العراقية، دولة الكويت. فقد اغلقت السفارة اليابانية في بغداد، مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية. وظل الجمود يطبع هذه العلاقات زمناً طويلا انتهى بسقوط نظام الرئيس صدام حسين عام 2003ثم استئناف سفارة اليابان في بغداد، لاعمالها. ولم يتحقق شيء من مردودات هذا الانجاز الا بعد اربع سنوات. ففي 2007بدات ندوات تبادل الخبرات والمعرفة اليابانية. ويمكن القول ان العراق وسواه من الدول بوسعها ان تستلهم التجربة اليابانية في اعادة البناء والاعمار وكذلك دراسة واقع علاقتها المقيدة مع الولايات المتحدة برغم القوة النووية التي استخدمتها ضد مدن اليابان وشعبها. فقد ظلت تلك العلاقة محكومة بواقع عالمي جديد، كما ظلت موضع تفهم شعبي من اليابان، الذي اوكل الى امبراطوريته وحكومته التصرف وقبول ما يوجب الاستمرار في العلاقة بالنسبة للقواعد العسكرية الامريكية وللخطط الموضوعة لكبح جماح اي خروج ياباني عن (الاذعان) الذي ادى الى توقيع وثيقة الاستسلام اللامشروط في الحرب. ومن واقع التجربة اليابانية، فان العراق ينظر الى نتائجها من زاوية اقتصادية بالوسع الاقتداء بها وتأسيس قواعد نهوض راسخة ولاسيما بتوفر ثروات نفطية وبشرية هي قوام اي عملية بناء مثالية. كما يمكن للعراق الاستفادة من مؤثرات تلك التجربة بالمشترك الحضاري والجذر الشرقي، وهو العامل الذي وضعه رئيس الوزراء الماليزي مخاتير محمد، نصب عينيه، عند وضع خطة بناء بلاده وتوفير الملاكات الجامعية والفنية والتقنية المؤهلة في اقتصاد ماليزيا ونشاطها العلمي. وبموجب ذلك انجز مخاتير محمد تجربة يعتد بها في المنطقة والعالم ساهمت بدورها في تحفيز بلدان النمور الاسيوية على بناء مشاريعها بالاقتداء بالتجربة الماليزية العملاقة. وظل النشاط الدبلوماسي الياباني في العراق بارزا بحيث شجع اول حكومة انبثقت بعد اول انتخابات ديمقراطية عام 2005على الشروع بالمباحثات السياسية عالية المستوى بين البلدين عام 2009. وشهدت هذه الخطوة توقيع سلسلة من الاتفاقيات في مقدمتها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار حيز التنفيذ عام 2014. وتم عام 2017 افتتاح مكتب اليابان القنصلي في اربيل وهي اولى الخطوات التي شجعت دولا اخرى على الاقتداء باليابان وفتح قنصليات مماثلة. وبالتوازي شكل نشاط الشركات اليابانية عاملا مهماً في ايصال العلاقات السياسية والاقتصادية الى افاق اوسع، فقد شاركت الشركات اليابانية بنشاط تنموي ملحوظ شهده العراق، خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ووجدت البضائع والسلع سوقا واعدة لها في العراق. وتركت انطباعا ايجابيا لدى المستهلك العراقي الذي كان الى وقت قريب تعتمد سوقه على البضائع والماركات الغربية، وكان لانتاج اليابان من السيارات والاليات قبول واسع، بحيث تقدمت على ما عداها حتى اليوم، وصنف العراق في المركز الاول او الثاني في الخمس سنوات من 1977-1981 كشريك اجنبي في مشاريع البناء للشركات اليابانية في الخارج، بعد ايران واندونيسيا وماليزيا، فيما تأتي كل من السعودية وهونغ كونغ بالمرتبة الثالثة (الموقع الالتروني لمعهد البحوث الاقتصادية الاسيوية لجيترو).

ومنذ عام 2003 قدمت اليابان الى العراق حزمة دعم بلغت خمسة مليارات دولار تتوزع على (قرض الين) الذي بموجبه تعهدت اليابان بمبلغ 3,5 مليار دولار لانجاز توقيع المذكرات المتبادلة لثلاثين مشروعاً، اي ما يعادل نحو 6,7 مليارات دولار، كما قدمت له منحا بمبلغ 1,5 مليار دولار لتنفيذ مشاريع بقيمة 2,2مليار دولار، فيما شمل التعاون الفني مشاركة 8800 موظف عراقي في برنامج التدريب الحكومي (جايكا) ومنها خمسة مشاريع في الري والزراعة وغيرها، فضلا عن خفض ديون اليابان على العراق وقيمتها 6,7 مليارات دولار. وقدمت الحكومة اليابانية دعماً مالياً للموازنة العراقية (قرض سياسة تنمية الاصلاح المالي) ويصل الى نحو 217 مليون دولار عام 2016 وقرض المرحلة الثانية من نفس المشروع بقيمة 273 مليون دولار عام 2017.

نشاط تجاري

ويعد النشاط التجاري في مقدمة الافاق التي بلغتها العلاقات بين البلدين حيث بلغ اجمالي قيمة الصادرات العراقية الى اليابان خلال عام 2017 نحو مليار و12 مليون دولار، يشكل النفط الخام منها فقط نحو 8,99 بالمئة. اما مستوردات العراق من اليابان فبلغت خلال العام ذاته 286مليون دولار تتوزع على معدات النقل كالسيارات والحافلات والشاحنات والدراجات النارية بنسبة 61,2 بالمئة والفولاذ بنحو 15,1 بالمئة والمكائن العامة بنحو 6,6 بالمئة (احصائيات وزارة المالية اليابانية). وتمثل المساعدات الرئيسة للعراق (مشروع الشؤون الاقتصادية اليابانية العراقية) مشروعاً طموحاً يعكس رؤية طوكيو الى الاهمية التي يتمتع بها العراق، وهو يتضمن انتاج سيارات اسيوزو وموتورز في معمل الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية، والمشاركة في معرض بغداد الدولي ومجال التنقيب عن النفط ضمن الرقعة الاستكشافية 10 انييكس، والمشاركة في تطوير حقل نفط غرب القرنة 1وتقوم به شركة اتيوتشو والمشاركة في تطوير حقل الغراف النفطي، وتتولاه شركة جابيكس فضلا عن المشاركة في شركة غاز البصرة الذي تقوم به شركة ميتسوبيشي. اما المشاريع الخدمية التي تسهم بها اليابان عبر شركاتها ذات الخبرة فتتمثل بمشروع تحسين امدادات مياه البصرة ضمن قرض الين وتتولاه شركة هيتاشي ومشروع تحسين مصفى البصرة ومشروع اعادة تأهيل محطة الهارثة الحرارية، وتتولاه شركة ميتسوبيشي لانظمة الطاقة ومشروع اعادة تأهيل الموانئ واعادة تأهيل معمل الاسمدة الكيمياوية في خور الزبير، وفي السماوة تقوم الشركات اليابانية ببناء طرق وجسور المحافظة، في وقت تمتد يد الشركات اليابانية الاخرى الى مشاريع في انحاء اخرى من العراق منها امدادات المياه في الغرب الاوسط واعادة اعمار قطاع الطاقة الكهربائية الذي تتولاه شركتا تسوشو وسوميتومو، وقطاع الري وانشاء محطات فرعية بتمويل من شركة تويوتا تسوشو وانشاء وتشغيل تويوتا العراق، وهو من المشاريع الصناعية الرائدة، التي يجب ان تحسن وزارة الصناعة العراقية بالتعامل مع مراحل انجازه بالنظر لما يمكن ان يوفره من فرص عمل ورفد السوق بمنتجات كفوءة. اما في اقليم كردستان فان الشركات اليابانية تعمل في مشروع تحسين امدادات المياه واعادة قطاع الطاقة الكهربائية للحاجة الماسة لهما، ولوجود ازمة ملحوظة في اربيل والسليمانية ودهوك. وواكبت اليابان التحديات الامنية في العراق ومدت يدها لدعمه بعد القضاء على تنظيم داعش، وتكشف احصائيات حكومية عن ان المنح المقدمة له منذ شباط 2014 لغاية شباط 2018 بلغت نحو 426 مليون دولار وانها قدمت 26مليون دولار لدعم الاستقرار من خلال صندوق اعادة الاعمار، الذي يتضمن المأوى والغذاء والدواء والماء والنظافة والبطانيات للنازحين وسيارات الاسعاف وبناء المدارس والحماية القانونية وحماية الممتلكات الثقافية في المدن المحررة. وقامت شركة تويوتا بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بتدريب مهني للنازحين. وتطورت العلاقات الثقافية بين البلدين على نحو ملحوظ جدا منذ عام 1956عندما بدأت بعثة جامعة طوكيو في العراق وايران بحفر سورسات بالقرب من الموصل. وفي عام 1971بدأت جامعة كوكوشيكان بمسح بقايا صحراء الطار في كربلاء، وعام 1988 شرع معهد ابحاث الثقافة العراقية القديمة في اليابان بالتنقيب في اطلال مدينة كيش، المعلق حاليا للاسف، وهي مناسبة لدعوة الجهات الثقافية في البلدين لتفعيله. وقامت اليابان عام 2004 بدعم وتأهيل مختبر ترميم المتحف العراقي عبر منظمة دولية وتوفير عجلات الحماية الامنية لحراسة الاثار. وفي مجال الثقافة ايضا تم عرض افلام يابانية وبرامج عام 2003 من قناة العراقية الفضائية. ومنذ عام 2009 نظمت اليابان مهرجان الافلام بدوراته الخمس.

تنظيم احتفالات

ومنذ 2012 تم تنظيم احتفاليات الثقافة اليابانية على ارض معرض بغداد الدولي، وتنظيم مهرجان الافلام اليابانية الاول في اربيل عام 2018. اما التعاون في قطاع التعليم فشمل عام 2005استئناف قبول الطلبة العراقيين في المعاهد والجامعات اليابانية. فقد ارسل 38 طالبا لهذا الغرض بدعم حكومي بين الاعوام 2006-2018. كما جرى توقيع مذكرات تفاهم وتبادل اكاديمي بين جامعة تشيبا ونظيرتيها بغداد والمستنصرية. ومنذ عام 2009 عقدت الندوة اليابانية العراقية بالتناوب بين البلدين والاجتماع العاشر في طوكيو في تشرين الثاني الماضي. ويتعين على الحكومة العراقية ايلاء التعاون في هذا المجال اهمية كبرى وفتح مجالات قبول للطلبة العراقيين بالجامعات اليابانية على الدراسات العليا واتاحة الفرصة للتدريسيين بالزيارات وتبادل الخبرات، ولاسيما في القطاعات التكنولوجية الحديثة والزراعة والبناء بالنظر لما تتمتع به اليابان من سمعة دولية ورصانة الدراسة الجامعية فيها. وعودة الى التجربة الماليزية فان قطاع التعليم حاز ونال الاولوية في التأهيل والتدريب والبناء العلمي الامر الذي ساعد البلاد في اضطلاع ابنائها بتوجيه خطط التنمية في ماليزيا، الوجهة الصحيحة المطابقة لبيئة وثقافة البلاد. وشملت مجالات التعاون ايضا قطاع الرياضة. وفي عام 2004 استضافت اليابان مباراة ودية بين المنتخبين الوطنيين، العراقي والياباني بكرة القدم وتدريب لاعبي الجودو والساحة والميدان. وفي عام 2005 قامت الشركات اليابانية باعادة تأهيل ملعب السماوة الرياضي، فيما قام نائب رئيس الاتحاد الياباني بكرة القدم بزيارة العراق. وخلال العامين 2017- 2018 اقيمت منافسات كأس السفير للكاراتيه والجودو. وبالرغم من المجالات الواسعة التي خاضتها العلاقات الثنائية منذ عام 1939فان افاق المستقبل مفتوحة بين العراق واليابان لارساء اسس تعاون اوسع واعمق وبذل جهود اكبر للافادة من النجاحات التي تحققت لتعزيز واقعها عبر تفاهمات اقتصادية وثقافية وعلمية مشتركة. ونرى ان الحكومة العراقية مطالبة بالافادة من خبرات اليابان في مجال الصحة والبيئة بوصف هذا البلد الاسيوي يحتفظ باعلى نسبة من المعمرين والاصحاء في العالم، وان ظروفه السياسية وجغرافيته امدته بخبرات مهمة بمجال مكافحة التلوث ونقاء البيئة. كما يمتلك خبرات يجب الافادة منها في مجالات الدفاع المدني نتيجة ضغط الحرب العالمية الثانية، وما اعقبها، وتهديدات الانواء والطقس حيث تتعرض اليابان الى زلازل قوية وتسونامي امحت مدناً ومناطق، ويتعين على الحكومة العراقية ايضا الاقتداء بتجربة اليابان الاعلامية وتطور الياتها في الفضاء الالكتروني والرقمي، ولاسيما في مجال الصحافة الورقية. ويسجل لهذا البلد ان وسائل الاعلام فيه مازالت نابضة بالحياة وتتصاعد فيها وتيرة الصحافة الورقية والطباعة وتتمتع بجاذبية الى حد كبير. ولايزال القراء اليابانيون يفضلون القراءة من الورق اكثر من الشاشة برغم الشوط المتقدم الذي قطعته بلادهم في صناعة وانتاج المجال الرقمي. لقد كانت علاقات البلدين عبر 80 عاما مبنية على المصالح المشتركة والتفاهم، ومازال بانتظارها الكثير. اذا تذكرنا ايضا ان اليابان بلد متفوق في صناعة النقل والمواصلات وفيه مشاريع فريدة في مجال السكك الحديد والقطارات المعلقة فائقة السرعة. ويمكن للجهد الدبلوماسي ان يمهد الطريق لتأسيس ارضية مشتركة قوية تعوض البلدين عما فاتهما من سنوات التراجع خلال وقفتين في العام 1942والعام 1991؟اللذين يأمل الشعبان الا يتكررا مهما كانت الاوضاع التي تسود الساحة الدولية والحوادث التي تمر على اديم البلدين.

شعار الاحتفال

قانون شركة النفط الوطنية

ترهل إداري وهدر للمال العام وتجاوز على الصلاحيات

سامي الزبيدي
بولندا

ردا على ما ذكره السيد إبراهيم بحر العلوم في موضوعه المنشور في جريدة الزمان يوم 28ك2 2018 قانون شركة النفط الوطنية وقرار المحكمة الاتحادية نود ان نوضح ما يلي:

1. ان القانون أعلاه هو ترهل إداري جديد ومؤسف يكلف الدولة أعباءً مالية وإدارية وفنية ولوجستية كثيرة وزارة النفط والدولة أحوج ما تكون إليها في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فلا داعي لتأسيس شركة بملاكات إدارية وفنية واسعة تحتاج الى رواتب ومخصصات ومقرات وعجلات وايفادات واستقبال وفود وشركات وإجراء مناقصات وغيرها من الأمور التي تكلف الدولة مليارات الدنانير شهريا ووزارة النفط بكوادرها الإدارية والفنية والقانونية قادرة على انجاز واجبات الشركة أعلاه وبكل كفاءة وكما معمول به منذ عقود.

2.إذا كانت الشركة محاطة من جهاتها الأربع بوزارة النفط والوزارات المهمة الأخرى فما الداعي لوجود الشركة إذن.

3. ان علاقة الشركة بوزارة النفط تكاملية كما يقول قانونها لكنها ليست تكاملية لان الشركة ستصادر الكثير من واجبات ومسؤوليات وصلاحيات وزارة النفط الأساسية وصلاحيات وزيرها بحيث تصبح الوزارة مجرد موظف إداري لدى الشركة التي لها صلاحيات واسعة جدا فوزارة النفط تصبح واجباتها الإشراف والرقابة أما الشركة فهي جهة تنفيذية أي إنها المسؤولة عن عمليات الكشف والتنقيب والاستخراج والتعاقد مع الشركات الأجنبية وعقد الصفقات وعمليات البيع وغيرها فكيف تكون العلاقة تكاملية .

4. ان القانون يراعي تجسيد ملكية الشعب للثروة كما يقال ولو يحسب ما يخصص لما يسمى بصندوق الشعب والصناديق الأخرى يؤكد خلاف ذلك لان المبلغ شحيح جدا ومضحك ولا يسد أي حاجة بسيطة للمواطنين .

قانون شركة

5. ان قانون شركة النفط الوطنية ليس لإصلاح القطاع النفطي بل جاء لتعقيد المسؤوليات وإيجاد هيكل تنظيمي جديد يتمتع بصلاحيات واسعة جدا أكبر من وزارة النفط كما ستعفى هذه الشركة من العديد من القوانين العراقية المعمول بها للحفاظ على نفوذها الكبير وستستحوذ الشركة على كل صلاحيات وزارة النفط حيث سيتم تمليك هذه الشركة كل النفط العراقي وهي التي تحدد لمجلس الوزراء ما يتم إدخاله من أموال بيع النفط في موازنة الدولة.

6.ان نقض المحكمة الاتحادية للعديد من بنود قانون شركة النفط الوطنية لأنها تتعارض مع الدستور العراقي وليس فقط بسبب الطعون التي تقدمت بها بعض الجهات ذات الاختصاص.

7.لم يتم الأخذ بالحسبان عند إعداد هذا القانون آراء ومقترحات وزراء سابقين وخبراء نفطيين عراقيين متخصصين أمثال الدكتور عصام الجلبي وزير النفط الأسبق والعديد من الخبراء المعروفين إنما اقتصر الأمر على بعض الشخصيات الموجودة في الساحة العراقية وبعضهم انيطت به مسؤوليات مهمة في هذه الشركة .

8. ان إقرار هذا القانون سيتسبب بضياع ونهب ما تبقى من ثروة العراق النفطية وليس ألمحافظة عليها وهو الصفحة الثانية من صفحة الاستحواذ على نفط العراق بعد صفحة جداول التراخيص المثيرة للجدل التي سلمت نفط العراق للشركات الأجنبية واستكمالاً لها.

تقليل روتين

9. في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة لتقليل الروتين واختصار التعاملات الإدارية المعقدة والتي تضيع الوقت والجهد فان هذا القانون سيجذر الروتين ويزيد الأمور تعقيداً لتشابك الصلاحيات والمسؤوليات في بعض الجوانب وتقاطعها في جوانب أخرى.

10. ان هذا القانون سيزيد اعتماد العراق على النفط كمورد رئيسي للبلد ليبقى اقتصاده ريعياً لا كما يشاع ان هذا القانون يقلل من اعتماد الدولة على النفط كمورد وحيد لإيرادات الدولة .

11. لا يخفي على احد ان في العراق عدة شركات نفطية عريقة أهمها شركة نفط الوسط وشركة نفط الشمال وشركة نفط البصرة التي كانت تسمى شركة نفط الجنوب قبل ان تؤسس شركتي نفط ميسان وذي قار وترتبط هذه الشركات بوزارة النفط من جميع النواحي الإدارية والفنية وهي المتخصصة في العديد من الأعمال النفطية كالتنقيب والحفر والصيانة والضخ والنقل التصدير وغيرها من الأمور الفنية والإدارية الأخرى قبل ان تُسلب منها هذه الصلاحيات بعد جداول التراخيص الشهرستانية السيئة الصيت وتأسيس شركة جديدة تحت اسم شركة النفط الوطنية سيحد من عمل هذه الشركات بل ومن وزارة النفط كلها وسيتسبب في ترهل إداري وفني إضافي يكلف الدولة أعباءً مالية باهظة كرواتب ومخصصات ومقرات وحمايات وعجلات وصرفياتها ونثريات وايفادات وحجوزات طائرات بالدرجة أولى وفنادق خمسة نجوم لأعضاء الشركة والوفود الأجنبية يمكن للدولة توظيف هذه الأموال الكبيرة في مشاريع خدمية (تعليمية _صحية _بلدية) ومشاريع أخرى الشعب والوطن في أمس الحاجة إليها لكنهما ليسا في أمس الحاجة لشركة نفط تستحوذ على كل صلاحيات وواجبات وزارة النفط الاتحادية وتتسبب في هدر أموال الشعب.

دستور عراقي

12. ان تأسيس هذه الشركة التي تتعارض العديد من مواد قانونها مع الدستور العراقي لا تخدم مصلحة الوطن العليا ومصلحة الشعب العراقي والمستفيد من هذا القانون هم أشخاص وفئات محدودة تريد الاستئثار بالمال العام وهذه الشركة تبذير وتشتيت متعمد للموارد والإمكانيات والجهود والقدرات وزيادة في الروتين والتعقيد الإداري وهيمنة لا مبرر لها على مسؤوليات وواجبات وزارة النفط . وللحفاظ على ثروة العراق النفطية من الهدر والتبذير والصفقات المشبوهة ولتقليل الترهل الإداري الغير مبرر وحفاظاً مستقبل ثروتنا النفطية ثروة أجيال العراق على المحكمة الاتحادية نقض قانون شركة النفط الوطنية برمته لأنه يتعارض والعديد من مواد الدستور العراقي ولا يخدم مصالح الوطن العليا ومصالح الشعب.

برلمانات الربيع العربي

العراقي أنموذجاً

كفاح محمود كريم
اربيل

بعد عشرات السنين من الحكم الشمولي في كثير من بلدان العالم وتحديدا البلدان الشرق اوسطية والعربية، نجحت مجموعة من القوى باحداث تغييرات حادة في بنية تلك الانظة السياسية وتحويلها من نمط شمولي الى اخر تعددي وباساليب اختلفت من دولة الى اخرى، حيث مارس البعض منها طريقة صناديق الاقتراع في انتخاب مؤسسات الدولة الجديدة ولاسيما المؤسسة التشريعية (البرلمان) كما حصل في كل من العراق وتونس، وبينما اختطت تونس طريقا ابعدها قليلا عن الخيارات الدينية، كثفت الطبقة السياسية العراقية توجهها الديني والمذهبي واصبحت معظم القوى السياسية المهيمنة باستثناء اقليم كردستان تنحو باتجاه ولاية الفقيه وان لم تعلن بشكل صريح، حيث تأتمر السلطات الثلاث بتوجيهات المرجعية الشيعية وتعليماتها كما حصل في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي خضعت لقانون او توجيه المرجعية الذي تضمن عدم تجريب المجرب، بمعنى عدم استخدام المسؤولين السابقين في ادارة الدولة، وهذا يعني ان الفقيه او المرجعية هو الذي يحدد شكل وعناصر الحكومة. لنعود الان الى دول العالم وتجاربها السياسية فيما يتعلق بالخدمة عامة حيث يدفع المواطن ضريبة مواطنته وانتمائه لدولته ووطنه.

خدمة عامة

وإزاء تلك الخدمة يتقاضى ما يسد مصاريفه بالحد الأدنى أو المتوسط واقصد بالخدمة العامة تحديدا الجندية حيث أنها تمثل ارفع أنواع الخدمة الوطنية العامة، ونتذكر جميعا مقدار مرتباتها وامتيازاتها وهي بالتالي رمزية لا تتعدى مصاريف جيب لأنها في الأصل ضريبة وطنية سواء كانت تطوعية أم إلزامية، ومن ثم فهي تقدم في أي وقت أو ساعة اعلي مستويات الخدمة وهي الدفاع حتى الموت عن الوطن ومصالحه العليا. في العراق كنموذج للدول التي تم تغيير نظامها السياسي من قبل تحالف دولي قادته الولايات المتحدة الامريكية واسقطت نظام حزب البعث في العراق ثم بعد ذلك كررت التجربة مع حلفاء اخرين في اسقاط أنظمة الحزب والقائد الأوحد في ما سمي ببلدان الربيع العربي، وقد تعرضت كثير من المفاهيم والمصطلحات إلى تغييرات حادة أفقدتها معانيها الأصلية، وتحولت مؤسسات الخدمة الوطنية إما إلى ميليشيات مناطقية أو حزبية أو دينية أو مذهبية، وتلاشى أي مفهوم جامع للمواطنة وخدماتها الرفيعة، أو إلى قيادات لا يجمعها إلا التكسب ونهش المال العام تحت مسميات الامتيازات الواقية والحمايات القبلية، التي أدت إلى تفكك المجتمعات وتباعد الارتباطات بين مكونات وطبقات تلك الشعوب والدول. وبتحول الخدمة الوطنية إلى ارتزاق أو احتراف، لم يعد هناك رابط أو جامع غير المال الذي أصبح الطرف الثاني في معادلة العمل الوطني، وبذلك نمت طبقة من المتكالبين على المراكز القيادية في النظم السياسية البديلة، وأصبحت مؤسسات الدولة وسلطاته بازارا أو سوقا لبيع المناصب كما يحدث في العراق وأقرانه من دول الديمقراطيات العرجاء، حيث تحولت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى مصادر للإثراء والصفقات التجارية والاستحواذ على المال العام تحت مسميات عديدة اقلها الامتيازات وأبشعها بيع وشراء المناصب، بينما نرى في معظم البلدان المتحضرة منح الامتيازات والتكريم للفنانين والأدباء والعلماء والمتميزين في إبداعاتهم ومواهبهم، حيث يتدافع الجميع من أجل توفير أرقى المستويات والفرص للناجحين في أعمالهم ودفعهم إلى الأمام، في الوقت الذي يتنافس في بلداننا الكثير من أجل إرباك الناجحين والمتميزين ومحاولة كبح جماحهم وتقدمهم وإفشالهم. وفي الانتخابات الاخيرة التي جرت في 12 ايار 2018م سألت أحد المرشحين لعضوية مجلس النواب عن دوافع ترشيحه فرد متألماً ومتعجباً من سؤالي، قائلا بعد أن سرد لي حالة البلاد، وكيف لا يرشح نفسه وهو أمام هذا الكم الهائل من الفساد، وبالتأكيد كان يعني انه المنقذ والمخلص وانه سيفعل كذا ويستدعي الفاسدين ويحاسبهم في البرلمان، على غرار الاستدعاءات التي حصلت للوزراء والمسؤولين في الدورات السابقة، والتي أنتجت أجيالا من الحيتان لا مثيل لها في العالم، وبعد التي واللتيا اعترف الأخ بأن وضعه تعبان، وبأن آخر ملجأ له هو البرلمان لتحسين أحواله بامتيازات حرامية الوطنية ومتسلقي سلم الديمقراطية العرجاء. هذه الامتيازات التي تجاوزت مثيلاتها في كل بلدان العالم قياسا بالمستوى المعاشي لتلك البلدان، بل أصبحت هدفاً لكل مُتاجر ومُغامر للحصول على كنز علي بابا ولصوصه الثلاثمائة وملحقاتهم من وزراء الغفلة وتُجار الصفقات القذرة، حتى أصبح البلد واحداً من أفشل البلدان وأفسدها في العالم، وأصبحت مدنه بما فيها العاصمة بقايا مدن كانت ذات يوم حواضر، ترتع فيها اليوم عصابات وميليشيات ونكرات اعتلت منصات الحكم والإدارة في أبشع حقب التاريخ التي تمر بها الشعوب. تلك الامتيازات والسحت الحرام أو مغارة علي بابا (مجلس النواب والحكومة والرئاسات الثلاث) التي أصبحت بيد مجاميع من اللصوص والمتاجرين وأصحاب القومسيونات السياسية بعد استحواذها على كلمة السر في دخولها والهيمنة على معظم مفاصلها، حتى ليكاد المرء لا يفرق بين أولئك الذين يحملون على أكتافهم أعباء وطن جريح وبين طوفان الفاسدين الذين تجاوزوا أصحاب القضية بمزايداتهم وتقمصهم لشخصيات الوطنيين والمناضلين والمصلحين، بل إن أغلبهم فبرك له قصة نضالية على أيام حكم حزب البعث مُدعياً بأنه حد أبطال المقاومة والمعارضة، وتبين بعد ذلك نه مفصول لأسباب أخلاقية تتعلق بذمته في الاختلاس أو خيانة الأمانة أو الهروب من الخدمة الإلزامية أو القيام بالعمال الدنيئة، وقصص هؤلاء يعرفها العراقيون جيداً. وحينما تسأل حد القائمين على الحكم لماذا كل هذه الامتيازات لموظفين بالخدمة العامة؟ يتك الجواب بكل تفاهة وصفاقة بأنها تحمي صاحبها من الانحراف أو الاختراق من الأجنبي، حيث يجب أن يتمتع برفاهية لا مثيل لها لكي لا يخون وطنه ويصبح جاسوساً أو عميلاً لدولة أجنبية. أي منطق أو مبدأ وطني هذا وأي أخلاق تلك التي تدفع القائمين على السلطة والمال والتشريع بالربط بين الوطنية والانتماء والشرف الشخصي والمال وامتيازاته للنواب والوزراء وكبار المسؤولين؟ بالله عليكم أية وطنية هذه التي تشترى بالامتيازات، وأي شرف تصونه الأموال؟

هُزلت ورب الأكوان والأديان

وعلى هذه الأسس المخجلة وبالمقارنة تحت ذات المبدأ لن تبقى علاقة طاهرة ولا شرف مُصان ولا غيرة، لأنها وضمن هذا السياق سيتم حمايتها بالامتيازات ابتداءً بالزوجة والام والأخت وهكذا دواليك في عرف فاسد وسلوك منحرف لتبرير واحدة من أخزى السرقات واللصوصية باسم حماية المسؤول والنائب من الانحراف والجاسوسية. ولكي نستطيع أن نجعل الأهالي تحترم البرلمان وأعضاءه والحكومة ووزراءها وكبار المسؤولين وترتعب منهم وتحقد عليهم بسبب ليس امتيازاتهم غير العادلة وحماياتهم من عصابات العشائر والميليشيات، علينا أن نعمل من اجل الغاء الامتيازات لكي يُصان الشرف والوطن، دونما ذلك ستبقى طبقة المسؤولين الكبار سلعة تُباع وتُشترى، حالها حال أي بضاعة يتم تداولها في الدكاكين! علينا أن نذهب إلى تشريع قوانين حديثة للخدمة الوطنية تلغي كافة الامتيازات الحالية وفي كل المستويات معتمدة على تشريعات قانون الخدمة المدنية أو تعديلاته بما يتوافق مع وضع البلاد وتجارب الشعوب الأخرى، واعتبار تلك الوظائف خدمة عامة حالها حال الجندية وبرواتب تقع ضمن سلم الرواتب ودرجات الوظائف مع مخصصات الموظفين التي كانت سائدة مثل بدل السكن والإيفاد وبشكل معقول لا يستفز الأهالي ووضعهم، واستبدال الحمايات بأفراد من الشرطة المحلية وبعدد معقول يتم تحديده حسب الحاجة الحقيقية مع مراعاة الوضع الأمني سلبا وإيجابا.